

مقاربة لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى نظرية المواءمة المؤسسية

A theoretical approach of FDI theories With reference to the institutional FDI fitness theory

بن عاشور رتيبة¹ أستاذة محاضرة أ جامعة الجزائر3- الجزائر

Ratiba.benachour@univ-alg3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/19 : تاريخ القبول : 2022/12/31

مستخلص :

تحاول هذه الورقة البحثية تقديم بعض أهم نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وكشف نقاط القوة والضعف في كل نظرية، لتساهم في فهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبحث عن دوافع الشركات متعدّدة الجنسية لأن تتوطن في بلد آخر وتستثمر فيه. حاولت الكثير من النظريات تفسير سبب وجود raison d'être هذه الشركات، وأسباب اختيارها للأشكال المختلفة للاستثمار في الخارج ولكنهما لم تتوصل إلى نظرية موحدة شاملة تشرح كل أنواعه ودوافعه. سنحاول تسليط الضوء على تلك التي ساهمت في إثراء أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتركيز على بعض النظريات الحديثة التي تعتمد المقاربة المؤسسية في تفسير جاذبية البلدان للاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ نظرية المواءمة المؤسسية؛ نظرية الاستيعاب الداخلي للميزة الاحتكارية؛ نظرية الميزة الاحتكارية؛ نظريات الاستثمار الأجنبي.

تصنيف :EL ; L11 ; F23

Abstract

This paper attempts to present some of the most important theories of foreign direct investment, and to reveal the strengths and weaknesses of each theory, in order to contribute to understanding the determinants of foreign direct investment that are looking for the motives of multinational companies to invest in another country. Many theories have tried to explain the reason for the existence of these companies, and the reasons for their choice of different forms of investment abroad, but they did not reach a comprehensive unified theory that explains all its types and motives. We will try to shed light on those that contributed to enriching the literature on foreign direct investment and focus on some modern theories that adopt the

¹ بن عاشور رتيبة : Ratiba.benachour@univ-alg3.dz

institutional approach in explaining the attractiveness of countries to foreign direct investment.

Keywords: foreign direct investment; the theory of institutional fitness; the theory of internalization; the theory of monopolistic advantage ; Foreign investment theories ;

Jel Classification Codes : F23 ; L11

مقدمة:

الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المجالات الدراسية التي يكتنفها التعقيد لتداخله مع تخصصات علمية أخرى كالتجارة الدولية، أو التنظيم الصناعي أو العلوم السلوكية أو الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي الخ...، وقد عرضت النظريات المختلفة كثيرا من الشروحات لتفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر محاولة إيجاد أجوبة للسؤال لماذا ومتى يكون الاستثمار الأجنبي المباشر. على الرغم من اختلاف الباحثين إلا أن الجميع يتفق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يوجد إلا بوجود أسواق غير كاملة لأن الفارق بين المستثمر الأجنبي والمحلي هو الذي يسمح بالمشاركة الدولية وكان Hymer (1960, p:108) (VINTILA, 2010) أول من لاحظ ذلك وهو يعتقد أن الشركات المحلية ستكون دائما على دراية أفضل بالبيئة الاقتصادية المحلية، ولكي تتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن تمتلك الشركات الأجنبية مزايا معينة تسمح لها بأن يكون مثل هذا الاستثمار قابلاً للتطبيق.

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، كان الإنتاج الدولي جزءاً صغيراً من الشؤون الدولية، بينما تم توجيه الاهتمام نحو مكونات أخرى كالتجارة الدولية، وبدأت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات عبر الاستثمار الأجنبي المباشر تكتسب أهمية مع مطلع الستينيات. ومنذ ذلك الحين حاولت الكثير من النظريات تفسير سبب وجود *raison d'être* هذه الشركات، وأسباب اختيارها للأشكال المختلفة للاستثمار في الخارج

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تقديم أهم نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وكشف نقاط القوة والضعف في كل نظرية لنساهم في فهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبحث عن دوافع الشركات متعددة الجنسية لأن تتوطن في بلد آخر وتستثمر فيه. سنحاول الابتعاد عن المناقشة التفصيلية لكل نظرية، بل سنحاول تسليط الضوء على تلك التي ساهمت في إثراء أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتركيز على بعض النظريات الحديثة التي تعتمد المقاربة المؤسسية في تفسير جاذبية البلدان للاستثمار الأجنبي المباشر،

إن الهدف من هذا العمل هو شرح مختلف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم تحليل للنظريات الرئيسية في العديد من الأعمال العلمية. من أجل هذه تمحورت الإشكالية الرئيسية حول السؤال التالي:

هل توصلت نظريات الاستثمار الأجنبي في تفسير جميع دوافع الشركات في الاستثمار في الخارج؟ من أجل الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أن نقسم الموضوع إلى المحاور التالية:

- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - طبيعة النظرية العلمية.
 - بعض النظريات المهمة والمفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ونظرا لطبيعة الموضوع، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لتقييم النظريات التي اختيرت كنموذج لتحليل والدراسة

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الرجوع إلى القواميس المتخصصة في التجارة الدولية تعطي التعريف التالي (la deco du commerce international): "الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبارة عن تدفقات دولية لرؤوس الأموال تحقق من أجل خلق أو تطوير أو الحفاظ على فرع من فروع شركة ما في الخارج". ويحمل عبد السلام أبو قحف الأبعاد المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (أبو قحف، 2001، ص:13)

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "أي استثمار من طرف كيان مقيم في اقتصاد معين يهدف إلى خلق منافع دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".

ويتقاسم هذا التعريف صندوق النقد الدولي FMI فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس أهداف المقيم في اقتصاده (المستثمر المباشر)، الذي يتحصّل على منفعة دائمة في مؤسسة ما في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر). وتفيد كلمة "منفعة دائمة" وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، وتقوم علاقة الاستثمار هذه بين الطرفين إذا ما اكتسب المستثمر المباشر 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو من قوة التصويت" (international monetary fund IMF, 2004)

أن الاستثمار المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يمثلان أهم الحركات الدولية لرؤوس الأموال والحد الفاصل بينهما يكمن أساسا في الهدف المنتظر من كليهما فبينما يتّصف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بملكية أصول مالية بهدف تحقيق عائد والمشاركة في تكوين رأس مال ثابت، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل تتميز عن الوسائل الأخرى بنوع من الثبات ضد تقلبات السوق ، كما أن هدفه يتعدى مجرد الحصول على الأرباح بل يسعى لتحقيق استراتيجية معيّنة ويبحث عن نمو المؤسسة واستمراريتها ويساهم في نقل التكنولوجيا وتكوين العمال المحليين .

إن التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر تركز على معيار "السلطة والرقابة". وهو يتحقق حسب "عتبة المساهمة" أو عتبة الملكية في رأس مال مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. طبيعة النظريات العلمية

تعرف النظرية حسب J.WACKER (1998, p:371) بأنها علاقة بين عوامل لوحظ أثرهما في الواقع وهي تمكن من فهم الظاهرة المراد دراستها كما أنها تمكن من تطور المجال الذي تنتهي إليه الظاهرة أو الواقعة، لذلك يمكن استخدام النظرية لتفسير الأحداث أو التنبؤ بها. وتكون هذه النظرية جيدة إذا ما اتسمت بالقوة التفسيرية، القوة التنبؤية، الأساس الواقعي، الشمولية، قوة التوحيد بين عدة مجالات، قابلة للاختبار وتتميز بالبساطة. يوضح الجدول التالي الخصائص الأنف ذكرها:

جدول 1: خصائص النظرية الجيدة

الخصائص	تفسيرها
1. قوة التفسير	- النظرية الجيدة توضح كيف ولماذا تؤدي علاقة ما الى نتيجة ما
2. قوة التنبؤ	- أي لها القدرة على التنبؤ في المستقبل إذا ما توفرت الشروط اللازمة أي تكون مدعمة بوقائع
3. أساس واقعي	- تشمل عدد كبير من المواقف (ان تحيط بكل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر مثلا)
4. الشمولية قوة التوحيد	- أي القدرة على جمع مجالات مختلفة من الدراسة عادة لم تكن مرتبطة ببعضها البعض
5. قابلة للاختبار	- تمكن من اختبار العلاقات بين المتغيرات المقترحة في الفرضيات
6. البساطة	- أي سهلة الفهم وخالية من التعقيدات.

3. بعض النظريات المهمة والمفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

1.3 نظرية الميزة الاحتكارية Monopolistic Advantage Theory:

يعتبر (hymer) أن للشركات المستثمرة (BANAICHA, HATEM, p:40) في الخارج ميزات احتكارية تمكّنها من منافسة المشروعات في البلد المضيف وتعوّضها عن خروجها من البلد الأصلي.

ويتفق hymer و kindelberger على أنه يجب على الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الخارج أن تبحث عن مزايا احتكارية معيّنة. تواجه بها النقائص التي تواجهها مع الشركات المحلية (كمعرفة السوق والقدرة على الاتصال)، و أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط تحويلاً لرؤوس الأموال، لأن ذلك قد يتوقّف في شكل آخر من أشكال التمويل الدولي، بل هناك تحويل للملكية والأصول غير الملموسة كالكنولوجيا وتقنيات الإدارة والأعمال والمهارات البشرية، ويضيف جواباً للسؤال "لماذا تختار الشركات أن تستغل مزاياها، عبر الاستثمار الأجنبي المباشر وليس عبر تصدير التراخيص أو أي نوع آخر من الخدمات التسويقية العالمية (International market servicing)؟". أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل طريقة لتعظيم الربح وذلك:

1. لأن مزايا الشركة يصعب تميمها؛
2. يزيل الاستثمار الأجنبي المباشر تكاليف إدارة اتفاقيات التراخيص؛
3. يستحيل بكل بساطة بيع القوة الاحتكارية.

إن الميزة الاحتكارية تمثل (Ranielli, 1996,p:9) الوسيلة لترجيح الكفة لصالح الشركة المستثمرة الأجنبية والتي تضعها جنسيتها الأجنبية كعزيم أمام المتنافسين المحليين، وتنتج هذه الميزة الاحتكارية عبر ثلاثة أنواع من المنافسة غير الكاملة: منافسة غير كاملة في سوق السلع (تميز المنتجات)؛ منافسة غير كاملة في سوق عناصر الإنتاج (تقنيات إنتاج غير متوفرة للشركات الأخرى)؛ وعبر اقتصاديات الحجم

- تقييم النظرية:

كانت مساهمة هذه النظرية في أنها حولت نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر من نظريات التجارة النيوكلاسيكية نظريات التنظيم الصناعي. ومع ذلك، فإن أطروحة هايمر تعاني من عدة نقاط ضعف، لأن امتلاك مزايا خاصة بالشركات لا يعني تلقائياً أن تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر لأنها قد تستغل مزاياها من خلال التصدير أو التراخيص، كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر

على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر أو التراخيص أو الصادرات، كالسياسة الحكومية للبلدان المضيفة، وحجم السوق، ورد فعل المنافسين و المخاطر السياسية للاستثمار، الخ...

2.3 نظرية الاستيعاب الداخلي للميزة الاحتكارية وتكلفة المعاملة الخارجية: internalisation theory

ترتكز هذه النظرية على أساس أن الشركات تسعى دائما إلى تطوير أسواقها الداخلية، كلما أتاحت لها الفرصة للقيام بعمليات تجارية داخل نفس الشركة وبتكلفة متدنية. إن مفهوم الاستيعاب الداخلي يمثل شكلا من أشكال التكامل الرأسي (أنظر الجدول رقم 02) الذي يأتي بعمليات ونشاطات جديدة تكون مرتبطة بأسواق وسيطة تكون الشركات فيها تحت وصاية وملكية نفس الشركة (morgan, 1997, p: 72)

لقد طوّر كل من Buchley وcaves فكرة ان تعتبر الشركة وسيلة مؤسسية عملية تحلّ محلّ السوق، فالشركة تستخدم او تستوعب داخليا ميزات الاحتكارية elle internalise أي تدرج ضمن وظائفها كل المراحل من التموين إلى التسويق، وذلك لأن سوق عناصر الإنتاج وسوق السلع والخدمات غير كاملين وينتجان تكاليف مختلفة، فإن كان كل أصل مثلا يخضع لحقوق الملكية ومحمي بموجب القانون، فبالضرورة يكون قد مرّ بصفقة أو بعقد، وقد أرجع williamson و caves ظهور ما يسمى بتكلفة المعاملة التجارية، إلى طبيعة الشركة وإلى التكاليف المرتبطة بتنسيق مختلف النشاطات الإنتاجية للشركة وتخص أيضا البحث عن المعلومة في محيط غير كامل، فإذا استعانت الشركة بالسوق تحمّلت تكاليف أخرى خاصة بالمفاوضات، عند إبرام العقود أو عند مراقبتها أو عند تنفيذها، وبالتالي كلما زادت أعباء تكاليف المعاملات التجارية كلما مالت الشركة للاستخدام الداخلي لهذه المعاملات ممّا يخفض أو يلغي تماما مثل هذه الأعباء.

إن أهمية الاستيعاب الداخلي تفيد الشركة بأن تحوّلها من السوق إلى تنظيم الإنتاج والمبادلات الداخلية والخدمات التي تحتاج إليها داخل إطارها الهيكلي وهذا يؤديّ بأن "تميل الشركة إلى مزيد من التطور في استخداماتها الداخلية إلى أن تتعادل التكلفة الحدية للتنظيم الداخلي مع التكلفة الحدية للمعاملات التجارية".

إن الجدول المبين أدناه يبيّن أهم المعاملات المستخدمة داخليا التي تهتم بها الشركة وعادة ما تكون الشركات متعدّدة الجنسيّة وهذا حسب الإستراتيجية الاستثمارية التي تتبّعها كل شركة.

الجدول 2: تكلفة المعاملة التجارية وأنواع الاستيعاب الداخلي

نوع الشركة متعدّدة الجنسية	المعاملات المستخدمة داخليا
تكامل أفقي من طرف الشركات التي تستخدم الأبحاث والتطوير R & D بكثافة.	تحويل الخبرة التكنولوجية والإدارية.
تكامل أفقي من طرف الشركات التي تستخدم الإشهار بكثافة.	نشر السمعة، تحويل المهارات الإدارية في مراقبة الجودة والتسويق.
تكامل رأسي في مجال المواد الأولية وبعض المكونات الأساسية الأخرى.	شراء المواد الأولية ومكونات أساسية أخرى.
تكامل رأسي في مجال التوزيع.	توزيع وتسويق السلع والخدمات المعروضة.

المصدر: Hennart J. F (1991,p.96) in Michel Ghertman, Transferts internationaux de compétences et théorie d'internalisation, IVème Conférence de l'AIMS (1997): Association internationale de Management stratégique.

إن الجدول أعلاه يفسّر التكامل الرأسي في عمليات الإنتاج والتسويق، حيث تكون عمليات التمويل بالمواد الأولية والتسويق، مستخدمة داخليا أي تتمّ دون الارتباط بعقود طويلة الأجل مع موردين مما يقلّل من حجم التكاليف ومن حالات عدم التأكد وكنتيجة لذلك تنخفض الأسعار مستقبلا.

كما يستغل الاستيعاب الداخلي للمزايا الاحتكارية في تحقيق جودة الإنتاج من خلال تحسين التخطيط ومراقبة الإنتاج والتوزيع.

- تقييم النظرية:

إن هذه النظرية استطاعت أن تفسّر التكامل الرأسي في عمليات الإنتاج والتسويق ولكّنها انتقدت من حيث (قويدري، 2005، ص:68)

- أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الدولي للمعاملات التجارية ولا الطابع الديناميكي لهذه المعاملات إذ أن تكلفة المعاملة التجارية قد تتغيّر قبل وبعد المعاملة؛

- لا تفسّر النظرية التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- إن هذه النظرية لم تفسّر تفضيل الشركات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة والمزايا الاحتكارية لهذه الشركات بينما يمكن تحقيق ذلك عن طريق أشكال أخرى للاستثمار كالتصدير أو التراخيص الخاصة للإنتاج والتسويق.

3.3 نظرية دورة حياة المنتج The Product Life Cycle Theory:

تعتبر هذه النظرية لفرونون (1966) أول نظرية تفسّر ديناميكية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، جامعة بذلك عناصر من الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الدولي، لقد ساهمت في إثراء نظرية التبادل ونظرية التموّج بإدخالها عنصر "التكنولوجيا"، تهتم هذه النظرية بدورة سلعة ما أنتجت في شركة أم، ثم في شركات تابعة ثم في أي مكان في العالم يوفّر تكاليف إنتاج دنيا، وتستند دورة حياة المنتج هذه على مراحل حياة في السوق، فالسلعة الجديدة في السوق تمر بعدة مراحل: مرحلة الظهور، وتتميّز هذه المرحلة بالإعداد والابتكار والنشاط في ميدان البحث والتطوير، مرحلة النضوج، أين يصل المنتج إلى النضوج وتبدأ الكميات المنتجة تزايد، أما في مرحلة المعيارية، فيتمّ فيها إشباع الطلب المحلي، حيث تنخفض الأسعار ويصبح المنتج معياريا أو نمطيا standard.

- تقييم النظرية:

لقد مزج Vernon الثلاث مراحل التي يمرّ بها المنتج بثلاثة مستويات من التطوّر للبلدان باعتبار العرض والطلب (الولايات المتحدة الأمريكية، البلدان المتطوّرة الأخرى والبلدان الأقل تطوّرًا)، ويعتبر تحليل دورة حياة المنتج دقيقا من خلال السلوكيات الاقتصادية الكلية (الإنتاج، الاستهلاك، التبادل والاستثمار الأجنبي) غير أنها تعرّضت لانتقادات تذكر منها ما يلي:

- إن اعتماد الميزة التكنولوجية، كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية المسؤولة عن قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا تعبّر بصفة كاملة في الواقع عن الدافع للاستثمار الأجنبي المباشر؛

- إن ترتيب اقتصاديات الدول كما جاء في النظرية ليس مطلقا فقد فسّرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا وهذا حسب ما شهدت فترة الستينات والخمسينات من اختلافات واضحة في مستوى التقدّم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج بينهم. أما في الوقت الراهن فإن التقارب الشديد في مستوى التقدّم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي، لا يفسر قيام الاستثمارات المتشابهة بين الدول الأوروبية ولا قيام الدول النامية نفسها باستثمارات دولية مباشرة؛

- إن هذه النظرية تحصر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في المرحلة الثانية والثالثة أي عندما يصبح المنتج ناضجا ومعياريا، ولكن قد توجد سلعا جديدة في الأسواق وتعرف استثمارات أجنبية.

4.3 النظرية اليابانية:

لقد اهتم Kojima في نظريته بالإطار الماكرواقتصادي في تفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر، وأرجح نشأة هذا الأخير إلى المزايا النسبية التي يتمتع بها قطاع ما في أي دولة مضيقة، بينما لا تتوفّر عليها الدولة المستثمرة، ويؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتبادل الدولي لا يتحقق إلا في محيط تنافسي ينتج ويسوق سلعا نمطية، وتحدّد المنافسة حسب النظرية التقليدية للتكاليف النسبية الريكاردية أو لهكشر وأولين.

إن هذا التحليل يدلّ على أن نظرية كوجيما ما هي إلا امتداد للنظرية النيوكلاسيكية مع إضافة التكنولوجيا والمهارات الإدارية (بدلا من عنصر العمل ورأس المال كما في نموذج هكشر وأولين) لقد أثبت Kojima أن الاختلافات في معدّلات الأرباح المقارنة مرتبطة بالاختلافات في التكاليف المقارنة وبالتالي فإن التبادل الدولي يتبع الاتجاه الذي يشير إليه معدّل الربحية وفي هذا السياق يتمّ شرح التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في إطار نفس المبدأ على المستوى الدولي: تقسيم العمل أي التكاليف المقارنة أو معدّلات الربح المقارنة.

يقترح Ozawa من جهة أخرى عند دراسة التجارة الدولية، تحويل نموذج ريكاردو الكلاسيكي الساكن إلى نموذج ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كمحدّد رئيسي للتحوّل الصناعي، مستشهدا (Ozawa & Kojima, 2011) بتطوّر اقتصاديات دول آسيا الشرقية، جراء فعالية الاستثمارات الأجنبية التي تضمّنت التحويل والمعرفة وبالتالي تحفيز وتحديث الصناعة.

أما نظرية Ytsurami فهي تفسّر فعالية المؤسسات اليابانية، نظرا لتنظيمها الجيّد والدور الذي تقوم به غرف التجارة اليابانية، ويقارن عملية أخذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسة اليابانية، التي تشكّل إطارها المتوسطة والسامية فيها، بالمؤسسة الأمريكية التي تنفرد بإطارها المسيرة بتحديد الأهداف وأخذ القرارات الاستراتيجية، كما يرجح التسيير الجيّد والفعال للمؤسسات اليابانية للعلاقة الوطيدة التي تربطها بالموردين وبالمعلومات المكثّفة والمتطوّرة التي تسمح بالرد السريع على الطلب الأجنبي.

- تقييم النظرية:

لقد وضّحت المدرسة اليابانية إشكالية التطوّر المشترك في بلدان مختلفة من العالم، وذلك بأن اعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتطوير دول أخرى، بحيث تستفيد هذه الأخيرة من التحويلات التكنولوجية، فاليابان استثمرت في عقدي الستينات والسبعينات في دول آسيوية مثل إندونيسيا، ماليزيا، وتايلندا، فتطوّرت هذه الدول كما، أن توسعها انتشر بعد ذلك إلى أقطار

أخرى، غير أن هذه النظرية انتقدت من حيث أنها تعتمد في تحليلها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون الإشارة إلى الشركات العملاقة. إن تحليل المدرسة اليابانية غير كافي لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية (قويدري م.، 2005، ص:80).

5.3 نظرية المواءمة المؤسسية **institutional FDI fitness theory** :

تدرج هذه النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر متغيرات اقتصادية جزئية *microéconomique* متعلقة بالمستثمر، وأخرى كلية *macroéconomique* متعلقة بمميزات الاقتصاد المستقبل للاستثمار الأجنبي ومتغيرات تهتم بالمؤسسات التي تربط المستثمر والبلد المضيف *mesoéconomique* كالوكالات الحكومية التي تسير السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتختلف هذه النظرية على سابقتها في أنها تركّز على المتغير "المؤسسي" ومدى تكيفه مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويشير wilhelms و saskia (Wilhelms & WILTER, 1998,p :08) عند تعرّضهما لمبدأ المواءمة المؤسسية، أنه ليس بالضرورة أن يكون البلد كبيرا ويتوقّر على مزايا نسبية كثيرة، كي يستقطب تدقّقا واسعا للاستثمارات الأجنبية، الأهم من ذلك أن يتكيف بدكاء مع الظروف المحيطة به، فالتكيف يدل على اليقظة والقدرة على الاستجابة بسرعة ضد المخاطر واغتنام الفرص، وتشجيع الإبداع، فقد ينجح بلد صغير محروم من مزايا طبيعية في جذب تدفّقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما تعجز البلدان الكبيرة ذات وفرة في مواردها الطبيعية على تلقّي مثل هذا التدفق.

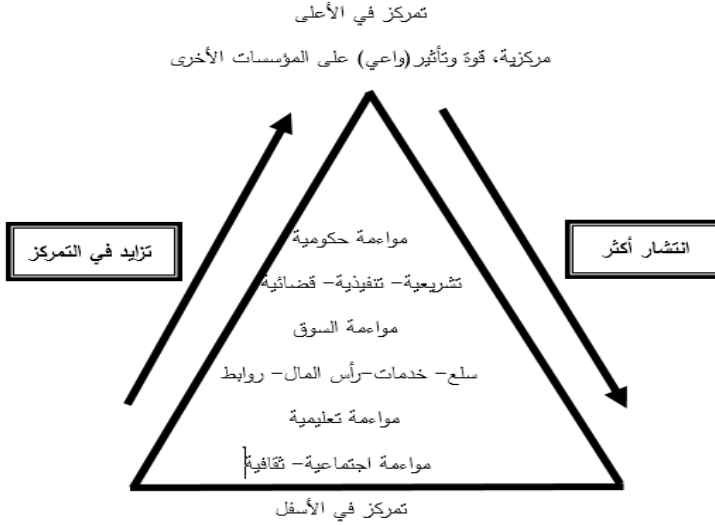
إن نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر تقدّم تفسيراً للسؤال " لماذا يتمّ توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بشكل غير متساوي؟" وغالبا ما تكون الأسباب غير متعلقة بالموارد الطبيعية. بل لقدرة بعض الدول على إيجاد سبيل و"مكانة" في سوق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، تجعلها جذابة للمستثمر الأجنبي.

إن منظور المواءمة المؤسسية يولي أهمية كبيرة لدور الدولة في البلدان النامية في إنتاج السلع والخدمات العمومية ومساهمتها في السوق.

ان المواءمة المؤسسية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بمؤسسات تفرز أربع منظومات: المنظومة الحكومية، منظومة السوق، منظومة التعليم ومنظومة الثقافة الاجتماعية. ويبرز الشكل رقم(01) تمثيل هذه المؤسسات:

الشكل رقم (01): هرم المواهمة المؤسسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر

Pyramid of FDI Fitness institutions



انتشار-تنفيذ لمدة أطول-تغلغل (غير واعي) في المؤسسات الأخرى

المصدر: S. Wilhelms & Witter. مرجع سبق ذكره.

إن الشكل أعلاه يبين أن:

- النظام الاجتماعي والثقافي ممثل في قاعدة الهرم لأنه يعتبر مصدر كل المؤسسات الأخرى وأقدمها وهو الأكثر انتشارا وتعقيدا، وبالتالي أصعبها استجابة للتغيير، ويتطلب الكثير من الوقت لإجراء أي تغيير أو تحول.
- التعليم التركيبية الثانية للهرم وهو الوسيلة للوصول إلى إحداث أي تغيير في الجانب الاجتماعي أو الثقافي لأنه يبني الرأسمال البشري ويخلق محيطا جذابا للاستثمار الأجنبي المباشر، بقدرته على معالجة المعلومات وتعزيز البحث والتطوير في ظل التكنولوجيا، ويعد أرضا خصبة لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- السوق هو المؤشر الاقتصادي المالي للتكيف مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو يعكس الرأسمال من آلات وأصول... إلخ، وتجذب الأسواق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا تميّزت بالمنافسة والانفتاح والتنظيم الذي يضمن حماية المستثمرين، إن التقييم الجيد للسوق هو المحور الرئيسي الذي يركز عليه قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

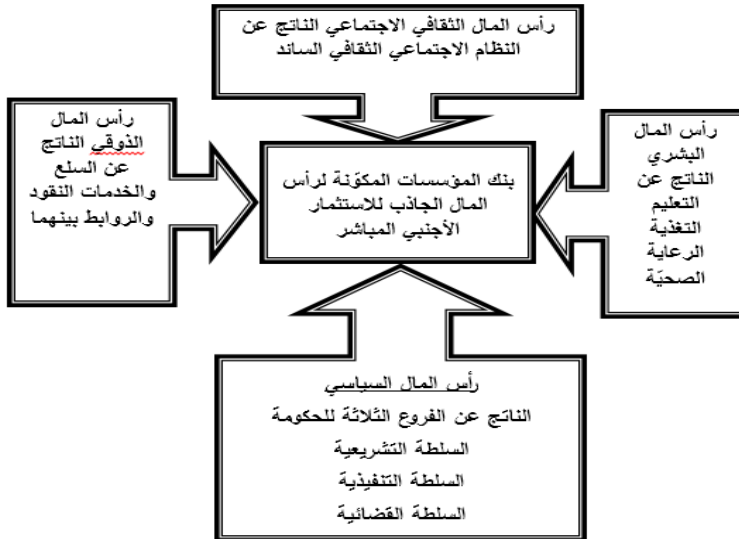
الحكومة الحلقة الأخيرة في الهرم، وهي تسيطر على رأسه كمؤسسة تنطلق منها كل الإجراءات والسياسات التي تهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يشرح أهمية رأس المال السياسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

كما يمكن أن ننظر إلى المواءمة المؤسسية من زاوية رأس المال المؤسسي، الذي يرمز إلى الممتلكات الوطنية التي تتراكم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويميز Wilhelms بين أربعة أنواع من الرساميل: رأس المال السياسي، رأس المال السوقي، رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي والثقافي. إن هذه الأنواع الأربعة تعتبر في نظر Wilhelms طاقات كامنة يجب تفعيلها ديناميكياً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من حماية الصناعات المحلية والموارد الطبيعية بشكل سلبي.

إن مصطلح المواءمة المؤسسية أو مصطلح رأس المال المؤسسي، يعبران عن نفس المعنى ويبحثان عن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية ولكن الكثير يفضلون المصطلح الأول لأن الحديث عن رأس المال المؤسسي يدل على حالة ستاتيكية فيما يخص الموارد المتاحة بينما يوحي المصطلح الأول أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عملية ديناميكية تتغير وفقا للظروف المحيطة بها.

إن الشكل التالي يلخص المحاور التي تمثلها الأنواع الأربعة من الرساميل المذكورة آنفا. الشكل رقم (02): بنك رأس المال الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: نفس المصدر السابق

إن النظم المؤسسية، حسب هذه النظرية تميل إلى تكريس وجودها واستمراره. كما تميل المنظومات الثقافية الاجتماعية إلى إعلاء تقاليدها وتكون غيرها مفتوحة على الأجنبي مما يسهل عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما عن النظام التعليمي فقد ينتج الإبداع والازدهار إذا ما كون يد عاملة لديها قدرات فكرية ومهارات.

إن الأسواق المفتوحة تجذب أكثر تدفقات الاستثمارات الداخلية فتدوم فيها أكثر. كما أن النظام الحكومي الذي يقبل الاستثمار الأجنبي المباشر يجذبه أكثر ويجعله أكثر ترحيباً له.

- تقييم النظرية:

لقد حاولت نظرية المواءمة ان تقدم منظورا تكامليا لمختلف النظريات التي فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أظهرت عدة دراسات تطبيقية في عدة بلدان افريقية صحة بعض نتائج هذه النظرية (makonh, 2015,p:05) حيث أسفرت نتيجة الأبحاث في كل من تنزانيا و أوغندا مثلا أنهما جاذبتان للاستثمار الأجنبي المباشر رغم افتقارهما للموارد الطبيعية بشرط أن تستوفي الحكومات شروط الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي، و ن تتبنى إطارا تنظيميا فعالا، وكذلك بان تقضي على الفساد

الخاتمة:

بعد فحص بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر الرئيسية، من الواضح أنه لا توجد نظرية واحدة تتفوق على الكل بحيث تشمل جميع دوافع الاستثمار من جهة الدول المضيفة والمستقبلية له، وتقدم إطارا موحدًا كافيًا، وعلى الرغم من النظريات المختلفة، هناك إجماع على أن الشركات تستثمر في الخارج لجني الفوائد والمزايا التي تأتي يوفرها البلد المضيف. ومن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- لم تستطع أي نظرية من النظريات المذكورة أن تستوفي كل المعايير الخاصة بالنظرية الجيدة التي عرضناها في بداية هذا العمل. لقد ناقشنا خمس نظريات للاستثمار الأجنبي المباشر وهناك نظريات أخرى لم نتطرق إليها عالجت الموضوع من زوايا أخرى، ولكن بالتأكيد ان النظرية الجيدة الملائمة لتفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد ان تستوعب كل هذه النظريات المتنوعة في كل متكامل.

- ركزت معظم النظريات على شرح دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور البلدان المتقدمة، أي سبب تدفقات الاستثمار من بلد متقدم إلى بلد اقل نموا، أو إلى بلد حديث التصنيع، أو إلى بلد متقدم آخر.

- إن فهم نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساهمة في صياغة نظرية شاملة تساعد على تطوير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الاستثمار الدولي للشركات متعددة الجنسيات.
- لقد حظيت نظرية المواءمة المؤسسية على اهتمامنا في هذا البحث، لأنها مزجت بين البعد الكلي والوحدوي، حيث درجت في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر متغيرات اقتصادية جزئية microéconomique متعلقة بالمستثمر، وأخرى كلية macroéconomique متعلقة بمميزات الاقتصاد المستقبل للاستثمار الأجنبي ومتغيرات تهتم بالمؤسسات التي تربط المستثمر والبلد المضيف mesoéconomique كالوكالات الحكومية التي تسيّر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتختلف هذه النظرية على سابقتها في أنها تركز على المتغير "المؤسسي" ومدى تكيفه مع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن تركيز نظرية المواءمة المؤسسية على جودة المؤسسات بمختلف أنواعها (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية)، كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يسمح لها بان تكون النظرية الأنسب لشرح جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر نحو او من الدول النامية او تلك التي انتقلت حديثا إلى اقتصاد السوق.

المراجع:

1. BANAICHA, A. *Multinationales et developpement local maitrise*. institut superieur de gestion.
2. International monetary fund imf. (2004). *Direct foreign investment data trends concept and recording practices*. Imf.
3. Le deco du commerce international. *Www.glossaire international@com*.
4. Makonh, p. L. (2015). An extensive exploration of theories of foreign direct investment. *Risk gouvernance and control financial markets and institutions volume 5 issue 2* , 5.
5. Morgan, e. r. (1997). Theories of international trade direct investment and firm internationalization. *a critique management decision n 37* , 68-78.
6. Ozawa, t., & Kojima, k. (2011). *Contribution to FDI theory trade structural transformation growth and integration in east asia*. Japan: center japaneze economy and business working papers.
7. Ranielli, m. (1996). La firme multinationale dans la nouvelle économie industrielle. *Revue economie rurale n 231* , 5-11.

8. VIINTILA, D. (2010). Foreign direct investment theories: An Overview of the main FDI theories. *European Journal of Interdisciplinary Studies Bucharest vol2,n2* , 104-110.
9. WACKER, J. G. (1998). A Definition of theory:research guidelines for different theory building . *Research methods in operations management volume 16 issue 4* , 361-385.
10. Wilhelms, s. K., & WILTER, M. s. (1998). *foreign direct investment and its determinants in emerging economies*. united states agency for international development bureau for africa office of sustainable development washington d.c: african economic policy paper discussion.
11. أبو قحف، ع. ا. (2001). *نظريات التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
12. قويدري، م. (2005). *تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية وأفاقها في البلدان النامية*. الجزائر: جامعة الجزائر.
1. Avis n°89. (2011, Mars 10). Portant plan et règles de fonctionnement des comptes et de représentation des états financières des entités d'assurances et/ou réassurances. www.cnc.dz.
2. Règlement09-04. (2009, décembre 29). Portant plan de comptes bancaire et règles comptables applicables aux banque at aux établissements financiers. journal officiel de la république algérienne N°76/2009.
3. Règlement09-05. (2009, Octobre 18). relatif à l'établissement et à la publication des états financiers des banques et des établissements financiers. journal officiel de la république algérienne N°76/2009.